

أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد

كتاب الزكاة

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : { قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُعَاذَ بْنِ جَبَلَ - حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْبَيْمَنَ - إِنَّكَ سَتَأْتِيَ قَوْمًا أَهْلَ كِتَابَ . فَإِذَا جَئْتُهُمْ : فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهُدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ . فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ : أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرِضَ عَلَيْهِمْ حَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلِيلَةً . فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ ، فَأَخْبِرْهُمْ : أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرِضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتَرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ . فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ ، فَأَيَّالَكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ . وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ . فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ } .

الرَّكَاهُ " في اللغة لمعنىين : أحدهما : النماء . والثاني : الطهارة . فمن الأول . قوله : ركاه البرع . ومن الثاني : قوله تعالى { وَتَرَكِيهِمْ بِهَا } وسمى هذا الحق ركاه بالاعتبارين . أما بالاعتبار الأول : فيعني أن يكون إحراجها سببا للنماء في المال . كما صح { ما نقص مال من صدقة } ووجه الدليل منه : أن النقصان محسوس بخارج القدر الواجب . فلما يكون غير ناقص إلا بزيادة تبلغه إلى ما كان عليه ، على المعينين جميعا . أعني : المعنوي والحسبي في الزيادة . أو يمعني : أن متعلقها الأموال ذات النماء . وسميت بالنماء لتعلقها به أو يمعني تصعييف أجورها . كما جاء { إن الله يربى الصدقة حتى تكون كالجبيل . } **وأما بالمعنى الثاني :** فلأنها طهارة للنفس من رذيلة البخل ، أو لأنها تطهر من الذنب . وهذا الحق أثبته الشارع لمصلحة الدافع والأخذ معا . **أما في حق الدافع :** فتطهيره وتصعييف أجوره . **واما في حق الأخذ :** فليس بحنته . وحديث معاذ : يدخل على فريضة الركاه . هو أمر مقطوع به من الشريعة . ومن جحد كفر . وقوله عليه السلام { إنك ستأتي قوما أهل كتاب } لعله للتوضية والتمهيد للوصية باستجوابهم في الدعاء لهم . فإن أهل الكتاب أهل علم ، ومجالستهم لا تكون كمحاطبة جهال المشركين ، وعبدة الأوثان في العناية بها

والْبُدَاءَةُ فِي الْمُطَالَبَةِ بِالشَّهَادَتِينِ : لَأَنَّ ذَلِكَ أَصْلُ الدِّينِ الَّذِي لَا يَصْحُ شَيْءٌ مِّنْ فُرُوعِهِ إِلَيْهِ . فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ غَيْرُ مُوَحَّدٍ عَلَى التَّحْقِيقِ - كَالنَّصَارَى - فَالْمُطَالَبَةُ مُتَوَجَّهَةٌ إِلَيْهِ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِّنَ الشَّهَادَتِينِ عَيْنًا . وَمَنْ كَانَ مُوَحَّدًا - كَالْيَهُودَ - فَالْمُطَالَبَةُ لَهُ : بِالْجَمْعِ بَيْنَ مَا أَقْرَبَ بِهِ مِنَ التَّوْحِيدِ ، وَبَيْنَ الْأَفْرَارِ بِالرِّسَالَةِ . وَإِنْ كَانَ هُؤُلَاءِ الْيَهُودُ - الَّذِينَ كَانُوا بِالْيَمَنِ - عِنْدُهُمْ مَا يَقْتَضِي الْإِشْرَاعُ ، وَلَوْ بِاللَّرْزُومِ يَكُونُ مُطَالَبَتُهُمْ بِالْتَّوْحِيدِ لِتَنْفِي مَا يَلْزَمُ مِنْ عَقَائِدِهِمْ . وَقَدْ ذَكَرَ الْفُقَهَاءُ : أَنَّ مَنْ كَانَ كَافِرًا بِشَيْءٍ ، مُؤْمِنًا بِغَيْرِهِ : لَمْ يَدْخُلْ فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا بِالْإِيمَانِ بِمَا كَفَرَ بِهِ . وَقَدْ يَتَعَلَّقُ بِالْحَدِيثِ - فِي أَنَّ الْكُفَّارَ غَيْرُ مُحَاطِبِينَ بِالْقُرْوَعِ - مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَمَرَ أَوْلَى بِالدُّعَاءِ إِلَى الْإِيمَانِ فَقَطْ . وَجَعَلَ الدُّعَاءَ إِلَى الْقُرْوَعِ بَعْدَ إِجَاتِهِمُ الْإِيمَانَ . وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ التَّرْتِيبَ فِي الدُّعَاءِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ التَّرْتِيبُ فِي الْوُجُوبِ . أَلَا تَرَى أَنَّ الصَّلَاةَ وَالرِّزْكَاهُ لَا تَرْتِيبَ بَيْنُهُمَا فِي الْوُجُوبِ ؟ وَقَدْ قُدِّمَتِ الصَّلَاةُ فِي الْمُطَالَبَةِ عَلَى الرِّزْكَاهِ . وَأَخْرَى الْأَخْبَارِ لِوُجُوبِ الرِّزْكَاهِ عَنِ الطَّاعَةِ بِالصَّلَاةِ ، مَعَ أَنَّهُمَا مُسْتَوَيَّانِ فِي خَطَابِ الْوُجُوبِ . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ { فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ } طَاعَتُهُمْ فِي الْإِيمَانِ بِالْتَّلْفُظِ بِالشَّهَادَتِينِ . وَأَمَّا طَاعَتُهُمْ فِي الصَّلَاةِ : فَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ اقْرَارُهُمْ بِوُجُوبِهَا وَقَرْضِيَّتِهَا عَلَيْهِمْ ، وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ الطَّاعَةُ بِالْفَعْلِ ، وَأَدَاءُ الصَّلَاةِ . وَقَدْ رُجِحَ الْأُولُهُ بِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ هُوَ الْأَخْبَارُ بِالْفَرِيضَةِ . فَتَعُودُ الإِشَارَةُ بِذَلِكَ إِلَيْهَا . وَبَيْرَجَحُ التَّانِي بِأَنَّهُمْ لَوْ أَخْبَرُوا بِالْوُجُوبِ . فَبَادَرُوا بِالْأَمْتَالِ بِالْفَعْلِ لِكَفِيِّ . وَلَمْ يُشَرِّطْ تَلْفُظُهُمْ بِالْأَفْرَارِ بِالْوُجُوبِ . وَكَذِلِكَ تَقُولُ فِي الرِّزْكَاهِ : لَوْ أَمْتَلَوْا بِأَدَائِهَا مِنْ عَيْنِ تَلْفُظِ بِالْأَفْرَارِ لِكَفِيِّ فَالشُّرْطُ عَدُمُ الْإِنْكَارِ ، وَالْإِذْعَانُ لِلْوُجُوبِ ، لَا تَلْفُظُ بِالْأَفْرَارِ . وَقَدْ أَسْتَدَلَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ { أَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرِضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَاهُمْ فَتَرَدَ عَلَى فُقَرَائِهِمْ } عَلَى عَدَمِ جَوَازِ تَلْفُظِ الرِّزْكَاهِ عَنْ تَلْدِيْ المَالِ . وَفِيهِ عَنِّي ضَعِيفٌ . لَأَنَّ الْأَفْرَارَ أَنَّ الْمُرَادَ : بُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَاهُمْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ مُسْلِمُونَ ، لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ . وَكَذِلِكَ الرِّدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا هُوَ الْأَظَاهَرُ فَهُوَ مُحْتَمِلٌ احْتِمَالًا قَوِيًّا . وَيُقَوِّيهِ : أَنَّ أَغْيَانَ الْأَسْخَاصِ الْمُحَاطِبِينَ فِي قَوَاعِدِ الشَّرْعِ الْكُلِّيَّةِ لَا تُعْتَبِرُ . وَقَدْ وَرَدَتْ صِيغَةُ الْأَمْرِ بِخَطَايَاهُمْ فِي الصَّلَاةِ . وَلَا

يُحْتَصِّ بِهِمْ قَطْعًا - أَغْنَى الْحُكْمَ - وَإِنْ احْتَصَّ بِهِمْ خِطَابُ الْمُوَاجِهَةِ .
 وَقَدْ أَسْتَدَلَ بِالْحَدِيثِ أَيْضًا عَلَى أَنَّ مَنْ مِنْ مَلَكَ النِّصَابَ لَا يُعْطَى
مِنَ الرَّزْكَاهِ . وَهُوَ مَدْهُبُ أَبِي حَنِيفَهِ وَبَعْضِ أَصْحَابِ مَالِكٍ ، وَمِنْ
 حَيْثُ إِنَّهُ جَعَلَ أَنَّ الْمَأْخُوذَ مِنْهُ غَنِيًّا . وَقَابِلَهُ الْفَقِيرُ . وَمَنْ مَلَكَ
 النِّصَابَ فَالرَّزْكَاهُ مِنْهُ ، فَهُوَ غَنِيٌّ ، وَالْغَنِيُّ لَا يُعْطَى مِنَ الرَّزْكَاهِ إِلَّا فِي
 الْمَوَاضِيعِ الْمُسْتَشَأَةِ فِي الْحَدِيثِ . وَلَيْسَ بِالشَّدِيدِ الْقُوَّهُ . وَقَدْ
 يُسْتَدَلُّ بِهِ مِنْ يَرَى إِخْرَاجَ الرَّزْكَاهِ إِلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ . لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي
 الْحَدِيثِ إِلَّا الْفُقَرَاءَ . وَفِيهِ بَحْثٌ . وَقَدْ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى وُجُوبِ
اعْطَاءِ الرَّزْكَاهِ لِلْأَمَامِ . لِأَنَّهُ وَصَفَ الرَّزْكَاهَ بِكَوْنِهَا " مَأْخُوذَةً مِنْ
 الْأَغْنِيَاءِ " فَكُلُّ مَا افْتَضَى خِلَافَ هَذِهِ الصَّفَةِ فَالْحَدِيثُ يَنْفِيَهُ . وَيَدْلِيلُ
الْحَدِيثُ أَيْضًا عَلَى أَنَّ كَرَائِمَ الْأَمْوَالِ لَا تُؤْخَذُ مِنَ الصَّدَقَهِ ،
 كَالْأَكْوَلَهُ وَالرَّبَّيِّ وَهِيَ التِّي تُرْبَيُ وَلَدَهَا . وَالْمَأْخُوذُ ، وَهِيَ الْحَامِلُ .
 وَفَحْلُ الْعَنَمِ ، وَحَزَرَاتُ الْمَالِ . وَهِيَ التِّي تُحْرَزُ بِالْعَيْنِ وَتُرْمَقُ ،
 لِشَرِفِهَا عِنْدَ أَهْلِهَا . وَالْحِكْمَهُ فِيهِ : أَنَّ الرَّزْكَاهَ وَجَبَتْ مُوَاسَاهَ لِلْفُقَرَاءِ
 مِنْ مَالِ الْأَغْنِيَاءِ . وَلَا يُنَاسِبُ ذَلِكَ الْإِجْحَافُ بِأَرْبَابِ الْأَمْوَالِ . فَسَامَحَ
 الشَّرِيعَ أَرْبَابَ الْأَمْوَالِ بِمَا يَصْنَعُونَ بِهِ . وَتَهْمِيَ الْمُصَدَّقَيْنَ عَنْ أَحْذِهِ .
 وَفِي الْحَدِيثِ : دَلِيلٌ عَلَى **عَظِيمِ أَمْرِ الظُّلُمِ ، وَاسْتِجَاةِ دَعْوَةِ
 الْمُظْلُومِ** ، وَذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْ أَقِ
 صَدَقَهُ . وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسٍ دَوْدٍ صَدَقَهُ . وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةٍ
 أَوْ سُقٍ صَدَقَهُ } . أَنْوَاعُ الظُّلُمِ . لِأَنَّ أَحْذَهَا ظُلْمٌ . وَفِيهِ تَبِيَّهٌ عَلَى جَمِيعِ
 الظُّلُمِ .

171 - **الْحَدِيثُ الثَّالِثُ :** عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْحُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْ أَقِ
 صَدَقَهُ . وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسٍ دَوْدٍ صَدَقَهُ . وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةٍ
 أَوْ سُقٍ صَدَقَهُ } .

- يُقَالُ " أَوْاقِيٌّ " بِالشَّدِيدِ وَالْتَّحْفِيفِ ، وَتُحَذَّفُ الْيَاءُ . وَيُقَالُ : أَوْقَيَهُ
 يَضْمَمُ الْهَمْزَهُ وَتَشْدِيدُ الْيَاءِ - وَوُقَيَّهُ . وَأَنْكَرَهَا بَعْصُهُمْ " وَالْأَوْقَيَهُ "
 أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا ، فَالنِّصَابُ مَا نَسِيَ دِرْهَمٌ ، وَالدُّرْهَمُ : يَنْطَلِقُ عَلَى
 الْحَالِصِ حَقِيقَهُ . فَإِنْ كَانَ مَغْشُوشًا لَمْ تَجْبِ الرَّزْكَاهُ حَتَّى يَبْلُغَ مِنْ
 الْحَالِصِ مَا نَسِيَ دِرْهَمٌ وَ " الدَّوْدُ " قِيلَ : إِنَّهُ يَنْطَلِقُ عَلَى الْوَاحِدِ .
 وَقِيلَ : إِنَّهَا كَالْقَوْمِ وَالرَّهْطِ . وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى **الرَّزْكَاهِ** فِيمَا
دُونَ هَذِهِ الْمَقَادِيرِ مِنْ هَذِهِ الْأَغْنِيَاءِ وَأَبُو حَنِيفَهُ يُحَالِفُ فِي

رَكَاهُ الْحِرْثٍ . وَيُعْلَقُ الزَّكَاةَ بِكُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ مِنْهُ . وَيُسْتَدَلُّ لَهُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ { فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ، وَفِيمَا سُقِيَ بِنَصْحٍ أَوْ دَالِيَةً فَفِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ } وَهَذَا عَامٌ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ . وَأَجِبَّ عَنْ هَذَا بِأَنَّ الْمَفْصُودَ مِنْ الْحَدِيثِ بَيَانُ قِدْرِ الْمُخْرَجِ، لَا بَيَانُ الْمُخْرَجِ عَلَى إِلَى بَلَاتِ مَرَاتِبِ . أَحَدُهَا : مَا ظَهَرَ فِيهِ عَدَمُ قَصْدِ التَّعْمِيمِ، وَمُمْتَلَّ عَلَى سَبَبِ ، لِقَصْدِ تَأسيسِ الْقَواعِدِ . وَالثَّانِيَةُ : مَا لَمْ يَظْهُرْ فِيهِ قَرِينَةً رَائِدَةً تَدْلِلُ عَلَى التَّعْمِيمِ . وَلَا قَرِينَةً تَدْلِلُ عَلَى عَدَمِ التَّعْمِيمِ . وَقَدْ وَقَعَ تَنَازُعٌ مِنْ بَعْضِ الْمُتَّاخِرِينَ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ فِي كَوْنِ الْمَفْصُودِ مِنْهُ عَدَمُ التَّعْمِيمِ . فَطَالِبَ بَعْضُهُمْ بِالْدَلِيلِ عَلَيِّ ذَلِكَ . وَهَذَا الطَّرِيقُ لَيْسَ بِجَيِّدٍ : لَأَنَّ هَذَا أَمْرٌ يُعْرَفُ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ وَدَلَالَةُ السِّيَاقِ لَا يُقَامُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ، وَذَلِكَ لَوْ فُهِمَ الْمَفْصُودُ مِنْ الْكَلَامِ ، وَطُولَبَ بِالْدَلِيلِ عَلَيْهِ لِعُسْرٍ . فَالنَّاطِرُ يَرْجِعُ إِلَى ذَوْقِهِ ، وَالْمَنَاطِرُ يَرْجِعُ إِلَى دِينِهِ وَإِنْصَافِهِ . وَاسْتَدَلَ بِالْحَدِيثِ مِنْ يَرَى أَنَّ التَّفَصَانَ

الْيَسِيرِ فِي الْوَزْنِ يَمْنَعُ وُجُوبَ الزَّكَاةِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ .

وَمَا لَكَ يُسَامِحُ بِالْتَّفَصِ الْيَسِيرِ جَدًا ، الَّذِي تَرُوحُ مَعَهُ الدَّرَاهِمُ وَالدَّيْنَيْرُ رَوَاجُ الْكَامِلِ . وَأَمَّا "الْأَوْسُقُ" فَاحْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي أَنَّ الْمِقْدَارَ فِيهَا تَقْرِيبٌ أَوْ تَحْدِيدٌ . وَمِنْ قَالَ : إِنَّهُ تَقْرِيبٌ يُسَامِحُ بِالْيَسِيرِ ، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ : يَقْتَضِي أَنَّ التَّفَصَانَ لَا يُؤْتَرُ . وَالْأَظَهُرُ : أَنَّ التَّفَصَانَ إِلَيْسِيرَ جَدًا الَّذِي لَا يَمْنَعُ إِطْلَاقَ الْإِسْمِ فِي الْعَرْفِ ، وَلَا يَعْبَأُ بِهِ أَهْلُ الْعَرَبِ : أَنَّهُ يُغْنَفُ .

172 - الْحَدِيثُ التَّالِيُّثُ : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ { لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِرْسِيهِ صَدَقَةٌ . وَفِي لَفْظٍ إِلَّا زَكَاةَ الْفِطْرِ فِي الرَّقِيقِ } .

الْجُمْهُورُ عَلَى عَدَمِ وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي عَيْنِ الْخَيْلِ . وَاحْتَرَزَنا بِقَوْلِنَا "فِي عَيْنِ الْخَيْلِ" عَنْ وُجُوبِهَا فِي قِيمَتِهَا إِذَا كَانَتْ لِلتِّجَارَةِ . وَأَوْجَبَ أَبُو حَيْنَةَ فِي الْخَيْلِ الزَّكَاةَ . وَحَاصِلُ مَذْهِبِهِ : أَنَّهُ إِنْ اجْتَمَعَ إِلَذْكُورُ وَالْإِنَاثُ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ عِنْهُ قَوْلًا وَاحِدًا . وَإِنْ انْفَرَدَتِ الذَّكُورُ أَوِ الْإِنَاثُ : فَعَنْهُ فِي ذَلِكَ رِوَايَاتِنَا ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ النَّمَاءَ بِالنَّسْلِ لَا

يَحْصُلُ إِلَّا بِجِمْعِ الدُّكُورِ وَالْأَنَاثِ . وَإِذَا وَجَبَتِ الزَّكَاةُ فَهُوَ مُحَبِّرٌ بَيْنَ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ كُلِّ فَرَسٍ دِينَارًا ، أَوْ يُقَوِّمَ وَيُخْرِجَ عَنْ كُلِّ مَا تَنْتَيْ دِرْهَمٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ . وَقَدْ اسْتَدَلَ عَلَيْهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ . فَإِنَّهُ يَقْتَضِي عَدَمَ وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي فَرَسِ الْمُسْلِمِ مُطْلَقًا . وَالْحَدِيثُ يَدْلُلُ أَيْضًا عَلَى وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي عَيْنِ الْعَيْدِ . وَقَدْ اسْتَدَلَ بِهَذَا الْحَدِيثِ الطَّاهِرِيَّةِ عَلَى عَدَمِ وُجُوبِ زَكَاةِ التِّجَارَةِ . وَقِيلَ : إِنَّهُ قَوْلٌ قَدِيمٌ لِلشَّافِعِيَّةِ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْحَدِيثَ يَقْتَضِي عَدَمَ وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْحَيْلِ وَالْعَيْدِ مُطْلَقًا ، وَبِحِبِّ الْجُمْهُورِ . اسْتَدَلَ لِأَلَّا هُمْ بِوَجْهِيْنِ : أَحَدُهُمَا : الْقَوْلُ بِالْمُوْجِبِ فَإِنَّ زَكَاةَ التِّجَارَةِ مُتَعَلِّقَهَا بِالقِيمَةِ لَا الْعَيْنِ . فَالْحَدِيثُ يَدْلُلُ عَلَيْهِ عَدَمِ التَّعْلِقِ بِالْعَيْنِ . فَإِنَّهُ لَوْ تَعْلَقَتِ الزَّكَاةُ بِالْعَيْنِ مِنْ الْعَيْدِ وَالْحَيْلِ : لَتَبَثَّتِ مَا بَقِيَتِ الْعَيْنِ . وَلَيْسَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَوْ تَوَيَّ الْقِنِيَّةَ لَسَقَطَتِ الزَّكَاةُ وَالْعَيْنُ بَاقِيَّةً . وَإِنَّمَا الزَّكَاةُ مُتَعَلِّقَةً بِالقِيمَةِ بِشَرْطِ نِيَّةِ التِّجَارَةِ ، وَغَيْرِ ذَلِكِ مِنْ الشُّرُوطِ . وَالثَّانِي : أَنَّ الْحَدِيثَ عَامٌ فِي الْعَيْدِ وَالْحَيْلِ . فَإِذَا أَقَامُوا الدَّلِيلَ عَلَى وُجُوبِ زَكَاةِ التِّجَارَةِ كَانَ هَذَا الدَّلِيلُ أَحَصًّا مِنْ ذَلِكَ الْعَامِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ . فَيُقَدِّمُ عَلَيْهِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ عُمُومٌ مِنْ وَجْهٍ . فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الدَّلِيلُ مِنْ النُّصُوصِ . نَعَمْ يَحْتَاجُ إِلَى تَحْقِيقِ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى وُجُوبِ زَكَاةِ التِّجَارَةِ . وَإِنَّمَا الْمُفْصُودُ هُنْهَا : بَيَانُ كِيفِيَّةِ النَّظَرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ . وَالْحَدِيثُ يَدْلُلُ عَلَى وُجُوبِ زَكَاةِ الْفِطْرِ عَنْ الْعَيْدِ . وَلَا يُعْرَفُ فِيهِ خِلَافٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا لِلتِّجَارَةِ . وَقَدْ أَحْتَلَفَ فِيهِ . وَهَذِهِ الرِّيَادَةُ - أَعْنِي قَوْلُهُ { إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ فِي الرَّقِيقِ } لَيْسَ مُتَقَفِّاً عَلَيْهَا وَإِنَّمَا هِيَ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِيمَا أَعْلَمُ .

173 - الْحَدِيثُ الرَّابِعُ : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ { الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ . وَالْبَئْرُ جُبَارٌ . وَالْمَعْدُنُ جُبَارٌ . وَفِي الرِّكَازِ الْخَمْسُ . } .

الْجُبَارُ " الْهَدَرُ وَمَا لَا يُصْمِنُ وَ " الْعَجْمَاءُ " الْحَيَوَانُ الْبَهِيمُ . وَوَرَدَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ " جُرْخُ الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ " وَالْحَدِيثُ يَقْتَضِي : إِنْ جُرْخُ الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ بِنَصِّهِ . فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِذَلِكَ : حَنَائِثُهَا عَلَى الْأَبْدَانِ وَالْأُمُوَالِ . وَيُحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ : الْحِنَائِثُ عَلَى الْأَبْدَانِ فَقَطْ . وَهُوَ أَقْرَبُ

إلى حقيقة الجرح، وعلى كُلّ تقدير فلم يقولوا بهذا العموم، أما جنائتها على الأموال : فقد فصل في المزارع بين الليل والنهار، وأوجب على المالك ضمان ما أتلفته بالليل دون النهار، وفيه حديث عن النبي يقتضي ذلك . وأما جنائتها على الأبدان : فقد تكلم فيها إذا كان معها الراكب والسائق والقائد، وفصلوا فيه القول، وأختلفوا في بعض الصور . فلم يقولوا بالعموم في إهار جنائتها، فيتمكن أن يقال : إن لم يكن ثمة تقدير من المال، أو من هي تحت يده، وينزل الحديث على ذلك .

وأما الركاز : فالمعروف فيه عند الجاهليه ، والحديث يقتضي أن الواحي في الحمسين بتصه . وفي مصرفه وجهان للشافعية : أحدهما : إلى أهل الركاز . والثاني : إلى أهل القيء . وهو اختيار المزني . وقد تكلم الفقهاء في مسائل تتعلق بالركاز يمكن أن تؤخذ من الحديث : أحدها : أن الركاز هل يختص بالذهب والفضة ، أو يجري في غيرهما ؟ وللشافعى فيه قولان . وقد يتعلق الحديث من يجريه في غيرهما من حيث العموم . وجديد قول الشافعى : الله يختص . الثانية : الحديث يدل على أنه لا فرق في الركاز بين القليل والكثير ، ولا يعتبر فيه البصائر . وقد اختلف في ذلك . الثالثة : يستدل به على أنه لا يحب الحول في إخراج ركاز الركاز . ولا خلاف فيه عند الشافعى ، كالغنية والمعشرات . وله في المعدن اختلاف قول في اختيار الحول . والفرق : أن الركاز يحصل جملة ، من غير كد ولا تعب . والتماء فيه متكامل . وما تكامل فيه التماء لا يعتبر فيه الحول . فإن الحول مدة صروبة لتحصيل التماء . وفائدة المعدن تحصل يكده وتعب شيئاً قليلاً . فيشيء أرباح التجارة فيعتبر فيها الحول . الرابعة : تكلم الفقهاء في الأرضي التي يوجد فيها الركاز . وجعل الحكم مخالفاً لاختلافها . ومن قال منهما : بأن في الركاز الحمس ، إما مطلقاً أو في أكثر الصور . فهو أقرب إلى الحديث وعند الشافعية : أن الأرض إن كانت مملوكة لمالك محترم ، مسلِّم أو ذمي ، فليس بركاز ، فإن أدعاها فهو له . وإن نازعه متأزع فالقول قوله . وإن لم يدعه لنفسه عرض على البائع ، ثم على بايِّع البائع ، حتى ينتهي الأمر إلى من عمر المؤضع فإن لم يعرف قطاع المذهب : الله يجعل

لقطةً وقيل : ليس بقطةٍ ، ولِكِنَّهُ مالٌ صائعٌ ، يُسلَّمُ إلى الإمام ، ويَجْعَلُهُ في بَيْتِ الْمَالِ . وَإِنْ **وْجَدَ الرِّكَازُ فِي أَرْضِ عَامِرَةِ لِحَرْبِيٍّ** فَهُوَ كَسَائِرِ أَمْوَالِ الْحَرْبِيِّ إِذَا حُصِّلَتْ فِي أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ . وَإِذَا وُجِدَ فِي مَوَاتِ دَارِ الْحَرْبِ فَهُوَ كَمْوَتِ دَارِ الإِسْلَامِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ . لِلْوَاجِدِ أَرْبَعَةُ أَحْمَاسٍ .

174 - **الْحَدِيثُ الْخَامِسُ :** عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ { بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الصَّدَقَةِ فَقِيلَ : مَنْعَ ابْنُ حَمِيلٍ وَحَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، وَالْعَيَّاسُ عَمْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يَنْقُمُ ابْنُ حَمِيلٍ ، إِلَّا أَنْ كَانَ فَقِيرًا : فَأَعْنَاهُ اللَّهُ ؟ وَأَمَّا حَالِدُ كَانَ الظَّاهِرُ أَنَّهَا الْوَاجِهَةُ لِأَنَّهَا الْمَعْهُودَةُ . فَتُنْصَرَفُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ إِلَيْهَا ، وَأَمَّا الْعَيَّاسُ : فَهِيَ عَلَيَّ وَمِثْلُهَا . ثُمَّ قَالَ : يَا عُمَرُ ، أَمَا شَعَرْتَ أَنَّ عَمَ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ ؟ } .

الْحَدِيثُ مُشْكِلٌ فِي مَوَاضِعِهِ ، وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ مِنْ وُجُوهٍ : الْأَوَّلُ : قَوْلُهُ { بَعَثَ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ } الْأَطْهَرُ : أَنَّ الْمُرَادَ عَلَى الصَّدَقَةِ الْوَاجِهَةِ . وَذَكَرَ بِعِصْمِهِمْ : أَنْ تَكُونَ التَّطَّوُعَ ، احْتِمَالًا أَوْ قَوْلًا " . وَأَمَّا كَانَ الظَّاهِرُ أَنَّهَا الْوَاجِهَةُ لِأَنَّهَا الْمَعْهُودَةُ . فَتُنْصَرَفُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ إِلَيْهَا ، وَلَأَنَّ الْبَعْثَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى الصَّدَقَاتِ الْمَفْرُوضَةِ . وَالثَّانِي : يُقَالُ : نَقَمْ يَنْقِمُ - بِالْفَتْحِ فِي الْمَاضِي وَالْكِسْرِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَبِالْعَكْسِ بِالْكِسْرِ فِي الْمَاضِي وَالْفَتْحِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ - وَالْحَدِيثُ يَقْتَضِي : أَنَّهُ لَا عُذْرَ لَهُ فِي التَّرِكِ . فَإِنَّ " نَقَمَ " يَمْعَنِي إِنْكَرَ ، وَإِذَا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ مُوحِبٌ لِلْمَنْعِ ، إِلَّا أَنْ كَانَ فَقِيرًا ، فَأَعْنَاهُ اللَّهُ . فَلَا مُوحِبٌ لِلْمَنْعِ . وَهَذَا مِمَّا تَقْصِدُ الْعَرْبُ فِي مِثْلِهِ النَّفِيِّ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ بِالْإِثْبَاتِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ : وَلَا عَيْبٌ فِيهِمْ غَيْرُ أَنْ سُيُوقُهُمْ يَهْنَ فُلُولٌ مِنْ قِرَاءِ الْكَتَائِبِ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ عَيْبٌ إِلَّا هَذَا - وَهَذَا لَيْسَ بِعَيْبٍ فَلَا عَيْبٌ فِيهِمْ ، فَكَذَّلَكَ هُنَا إِذَا لَمْ يُنْكِرْ إِلَّا كَوْنَ اللَّهِ أَعْنَاهُ بَعْدَ فَقْرِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ مُنْكِرًا أَصْلًا . الثَّالِثُ : " الْعَتَادُ " مَا أَعَدَ الرَّجُلُ مِنْ السَّلَاحِ وَالدَّوَابِ وَالآلاتِ الْحَرْبِ . وَقَدْ وَقَعَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ " أَعْتَادَهُ " وَفِي أَخْرَى " أَعْنَدَهُ " وَاجْتَلَفَ فِيهَا . فَقِيلَ " أَعْنَدَهُ " بِالثَّنَاءِ : وَقِيلَ " أَعْبُدَهُ " بِالبَاءِ ثَانِي الْحُرُوفِ . وَعَلَى هَذَا اخْتَلَفُوا فَالظَّاهِرُ : أَنَّ "

أَعْبُدُهُ " جَمْعُ عَبْدٍ . وَهُوَ الْحَيَّاَنُ الْعَاَقِلُ الْمَمْلُوكُ . وَقِيلَ : إِنَّهُ حَمْعٌ صِفَةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ " فَرِسُ عَبْدٌ " وَهُوَ الصَّلْبُ . وَقِيلَ : الْمَعْدُ لِلرُّكُوبِ . وَقِيلَ : السَّرِيعُ الْوَثِيبُ . وَرَجَحَ بَعْصُهُمْ هَذَا بَأْنَ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرِ بِتَحْبِيسِ الْعِبَدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، بِخَلَافِ الْحَيْلِ . الرَّابِعُ : فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْبِيسِ الْمَنْفُولَاتِ . وَأَخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي ذَلِكَ . الْخَامِسُ : نَشَأ إِسْكَالٌ مِنْ كَوْنِهِ لَمْ يُؤْمِرْ بِأَخْذِ الزَّكَةِ مِنْهُ ، وَأَنْتَرَاعَهَا عِنْدَ مَنْعِهِ . فَقِيلَ : فِي جَوَابِهِ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَجَازَ لِحَالِدٍ أَنْ يُحْتَسَبَ مَا حَبَسَهُ مِنْ ذَلِكَ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ الزَّكَةِ . لِأَنَّهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . حَكَاهُ الْقَاضِي قَالَ : وَهُوَ حُجَّةٌ لِمَالِكٍ فِي جَوَارِ دَفْعَهَا لِصِنْفٍ وَاحِدٍ . وَهُوَ قَوْلُ كَافَةِ الْعُلَمَاءِ ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ فِي وُجُوبِ قِسْمَتِهَا عَلَى الْاِصْنَافِ التَّمَانِيَّةِ . قَالَ : وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ اخْرَاجُ الْقِيمِ فِي الزَّكَةِ . وَقَدْ أَدْخَلَ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي " بَابِ أَخْذِ الْعَرَضِ فِي الزَّكَةِ " فَيَدْلِلُ : أَنَّهُ دَهَبَ إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ . وَأَقُولُ : هَذَا لَا يُزِيلُ إِلَإِسْكَالَ . لَأَنَّ مَا حُبِسَ عَلَى جِهَةِ مُعَيْنَةٍ تَعَيَّنَ صَرْفُهُ إِلَيْهَا ، وَاسْتَحْقَقُهُ أَهْلُ تِلْكَ الْجِهَةِ مُصَافِّاً إِلَى جِهَةِ الْحَبْسِ ، فَإِنْ كَانَ قَدْ طَلَبَ مِنْ خَالِدٍ زَكَةَ مَا حَبَسَهُ ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ مِنْ ذَلِكَ مَعَ تَعَيُّنِ مَا حَبَسَهُ لِمَصْرِفِهِ ؟ وَإِنْ كَانَ قَدْ طَلَبَ مِنْهُ زَكَاهَ الْمَالِ الَّذِي لَمْ يَحْبِسْهُ - مِنْ الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَّةِ فَكَيْفَ يُحَاسِبُ بِمَا وَجَبَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ، وَقَدْ تَعَيَّنَ صَرْفُ ذَلِكَ الْمُحْبَسِ إِلَى جِهَتِهِ ؟ . وَأَمَّا الْإِسْتِدَالُ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ صَرْفَ الزَّكَةِ إِلَى صِنْفٍ مِنْ التَّمَانِيَّةِ حَائِرٌ ، وَأَنَّ أَحَدَ الْقِيمِ حَائِرٌ : فَصَعِيفٌ جَدًا . لِأَنَّهُ لَوْ أَمْكَنَ تَوْجِيهُ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ لَكَانَ الْإِجْرَاءُ فِي الْمَسَالِتَيْنِ مَا حُوْدَأَ عَلَيَّ تَقْدِيرُ ذَلِكَ التَّأْوِيلِ . وَمَا ثَبَّتَ عَلَى تَقْدِيرٍ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا إِلَّا إِذَا ثَبَّتْ وُقُوعُ ذَلِكَ التَّقْدِيرِ . وَلَمْ يَسْتُثْ ذَلِكَ بِوْجِهٍ ، وَلَمْ يُسْتَئِنْ قَائِلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ إِلَّا مُجَرَّدُ الْجَوَازِ . وَالْجَوَازُ لَا يَدْلِلُ عَلَى الْوُقُوعِ . إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْقَاضِي : أَنَّهُ حُجَّةٌ لِمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ عَلَى التَّقْدِيرِ فَقَرِيبٌ ، إِلَّا أَنَّهُ يَحِبُ التَّبَيِّنَ ، لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ الْحُكْمَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ . وَأَنَا أَقُولُ : يُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَحْبِيسُ خَالِدٍ لِأَدْرَاعِهِ وَأَعْتَادِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ : إِرْصَادُهُ إِيَّاهُ لِذَلِكَ ، وَعَدَمَ تَصْرُفِهِ إِيَّاهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ . وَهَذَا الْتَّوْعُ حَبْسٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَحْبِيسًا . وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُرَادَ مِثْلُ ذَلِكَ بِهَذَا الْلَّفْظِ . وَيَكُونُ قَوْلُهُ " إِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا " مُصْرُوفًا إِلَى قَوْلِهِمْ " مَنَعَ خَالِدًا " أَيْ تَظْلِمُونَهُ فِي نِسْبَتِهِ إِلَى مَنْعِ الْوَاجِبِ ، مَعَ كَوْنِهِ صَرَفَ مَالَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وَيَكُونُ الْمَعْنَى : أَنَّهُ

الْحُكْمَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ . وَأَنَا أَقُولُ : يُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَحْبِيسُ خَالِدٍ لِأَدْرَاعِهِ وَأَعْتَادِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ : إِرْصَادُهُ إِيَّاهُ لِذَلِكَ ، وَعَدَمَ تَصْرُفِهِ إِيَّاهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ . وَهَذَا الْتَّوْعُ حَبْسٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَحْبِيسًا . وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُرَادَ مِثْلُ ذَلِكَ بِهَذَا الْلَّفْظِ . وَيَكُونُ قَوْلُهُ " إِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا " مُصْرُوفًا إِلَى قَوْلِهِمْ " مَنَعَ خَالِدًا " أَيْ تَظْلِمُونَهُ فِي نِسْبَتِهِ إِلَى مَنْعِ الْوَاجِبِ ، مَعَ كَوْنِهِ صَرَفَ مَالَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وَيَكُونُ الْمَعْنَى : أَنَّهُ

لَمْ يَقْصِدْ مَنْعَ الْوَاجِبِ ، وَيُحْمَلُ مَنْعُهُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ . السَّادِسُ : أَخَذَ بِعِصْمِهِمْ مِنْ هَذَا : وُجُوبُ رِكَابِ التَّجَارَةِ . وَأَنَّ حَالِهَا طُولِبَ بِأَثْمَانِ الْأَرْبَعِ وَالْأَعْتَدِ . قَالُوا : وَلَا رِكَابَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ لِلتَّجَارَةِ . وَقَدْ أُسْتُصْعِفَ هَذَا الْإِسْتِدَالُ ، مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ اسْتِدَالٌ بِأَمْرٍ مُحْتَمِلٍ ، غَيْرُ مُتَعَيْنٍ لِمَا أَدَعَى . السَّابِعُ : مَنْ قَالَ بِأَنَّ هَذِهِ صَدَقَةً كَانَتْ تَطْوُعًا . ارْتَفَعَ عَنْهُ هَذَا الْإِسْكَالُ . وَيَكُونُ التَّبِيُّ صَلِي اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ اكْتَفَى بِمَا حَبَسَهُ حَالِدٌ عَلَى هَذِهِ الْجِهَاتِ عَنْ أَحَدِ شَيْءٍ أَخْرَى مِنْ صَدَقَةِ التَّطَوُعِ . وَيَكُونُ مَنْ طَلَبَ مِنْهُ شَيْئًا أَخْرَى - مَعَ مَا حَبَسَهُ مِنْ مَالِهِ وَأَعْتَدِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - هَذَا مَا لَهُ فِي مَجْرِيِ الْعَادَةِ ، وَعَلَى سَبِيلِ التَّوْسُعِ فِي إِطْلَاقِ أَسْمَ الظُّلْمِ . التَّامُنُ : قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ { فَهِيَ عَلَيَّ وَمِنْهَا } فِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ هَذَا الْلَفْظُ صِيغَةً إِنْسَانِيَّ لِالتَّرَامِ مَا لَزَمَ الْعَيَّاسَ . وَيُرَجِّحُهُ قَوْلُهُ " إِنَّ عَمَ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ " قَائِمٌ فِي هَذِهِ الْلَفْظَةِ إِشْعَارًا بِمَا ذَكَرَتَاهُ ، فَإِنَّ كَوْنَهُ صِنْوَ الْأَبِ يُنَاسِبُ تَحْمِلَ مَا عَلَيْهِ . التَّانِي : أَنْ يَكُونَ إِخْبَارًا عَنْ أَمْرٍ وَقَعَ وَمَضَى . وَهُوَ تَسْلِفُ صَدَقَةً عَامِينَ مِنْ الْعَيَّاسِ وَقَدْ رُوِيَ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ مَنْصُوصٍ " إِنَّا تَعَجَّلَنَا مِنْهُ صَدَقَةً عَامِينَ " يَجْمَعُ النَّحْلَتَيْنِ أَصْلُ وَاحِدٌ .

175 - **الْحَدِيثُ السَّادِسُ :** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ { لَمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ يَوْمَ حُنَيْنٍ : قِسْمَةً فِي النَّاسِ، وَفِي الْمُؤْلَفَةِ قُلُوبُهُمْ وَلَمْ يُعْطِ الْأَنْصَارَ شَيْئًا . فَكَانُوكُمْ وَجَدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ، إِذَا لَمْ يُصِبُّهُمْ مَا أَصَابَ النَّاسَ . فَخَطَبُوكُمْ، فَقَالَ : يَا مَعْشِرَ الْأَنْصَارِ، أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضُلَّالًا فَهُدَاكُمُ اللَّهُ بِي؟ وَكُنْتُمْ مُتَقَرِّرُّونَ فَإِنَّكُمْ اللَّهُ بِي؟ وَعَالَةً فَأَعْنَاكُمُ اللَّهُ بِي؟ كُلُّمَا قَالَ شَيْئًا قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَقْرَئُنَّ . قَالَ : مَا يَمْنَعُكُمْ أَنْ تُحِبُّوْا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْنٌ . قَالَ : لَوْ شِئْتُمْ لَقُلْتُمْ : حِنْتَنَا كَذَا وَكَذَا . أَلَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَدْهَبَ النَّاسُ بِالشَّاهِ وَالْيَعِيرِ، وَتَدْهَبُوْنَ بِرَسُولِ اللَّهِ إِلَى رَحِالِكُمْ؟ لَوْلَا الْهِجْرَةُ لَكُنْتُ امْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَلَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًّا أَوْ شَعِبًا لَسَلَكْتُ وَادِيَ الْأَنْصَارَ وَشَعِبَهَا . الْأَنْصَارُ شِعَارٌ، وَالنَّاسُ دِثَارٌ . إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثْرَهُ فَأَصِرُّوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ . }

في الحديث دليل على إعطاء المؤلفة قلوبهم، إلا أنَّ هذا ليس من الزكارة فلَا يدخل في بابها، إلا بطريق أنْ يقاس إعطاؤهم من الزكارة على إعطائهم من القيء والحمى. وقوله "فَكَانُوهُمْ وَجَدُوا في أنفسِهِمْ" تغيير حسن كسي حسن الأدب في الدلالة على ما كان في أنفسِهِمْ، وفي الحديث دليل على **إقامة الحجّة عند الحاجة إليها على الخصم**. وهذا "الصلال" الم المشار إليه صلالُ الإشراك والكفر. والهداية بالإيمان. ولا شك أن نعمة الإيمان أعظم النعم، بحيث لا يوازيها شيءٌ من أمور الدنيا. ثم أتيت ذلك بنعمته الألقة، وهي أعظم من نعمة الأموال. إذ تبدل الأموال في تحصيلها وقد كانت الانتصارات في غاية التباعد والتناقض، وجرب بينهم حروب قبل المبعث. منها: يوم بعاث ثم أتيت ذلك بنعمة الغنى والمالي.

وفي جواب الصحابة رضي الله عنهم بما أحابوه: استعمال الأدب، والإغتراف بالحق الذي كنَّ عنه يقول الرأوي "كذا وكذا" وقد تبين مصراً حاً في رواية آخر. فتأدب الرأوي بالكتابية، في جملة ذلك: حبر للانتصارات، وتواضع وحسن مخاطبة ومعاصرة. وفي قوله عليه السلام { ألا ترصنون - إلى آخرها } إثارة لأنفسِهِمْ وتنبيه على ما وقعت العقلة عنه من عظم ما أصابهم بالنسبة إلى ما أصاب غيرهم من عرض الدنيا. وفي قوله عليه السلام "لولا الهجرة" وما بعده: إشارة عظيمة بفضيلة الانتصارات وقوله "لknت إمراً من الانتصارات" أي في الأحكام والعدادات، والله أعلم. ولا يجُوز أن يكون المراد: النسب قطعاً. وقوله { الانتصارات شعار، والناس دثار } الشعار

الثوب الذي يلي الجسد، و " الدثار " الثوب الذي فوقة، واستعمال اللقطين مجاًز عن قربهم واحتياصهم، وتمييزهم على غيرهم في ذلك. وقوله عليه السلام { إنكم ستلقون بعدي أثرة } علم من أعلام النبوة لـ هو إجبار عن أمر مستقبل وقع على ما أخبر به صلى الله عليه وسلم. والمراد بالأثر: استئثار الناس عليهم بالدنيا، والله أعلم بالصواب.

أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد

مكتبة مشكاة الإسلامية

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ : { فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ - أَوْ قَالَ رَمَضَانَ - عَلَى الدَّكْرِ وَالْأَشْتِيِّ وَالْحُرُّ وَالْمَمْلُوكِ : صَاعًَا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًَا مِنْ شَعِيرٍ . قَالَ : فَعَدَلَ النَّاسُ بِهِ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرًّ ، عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ . وَفِي لَفْظٍ أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ }

الْمُشْهُورُ مِنْ مَذَاهِبِ الْفُقَهَاءِ : وُجُوبُ زَكَاهُ الْفِطْرِ ، لِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَقَوْلِهِ " فَرَضَ " . وَذَهَبَ بَعْضُهُمُ إِلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ ، وَحَمَلُوا " فَرَضَ " عَلَى مَعْنَى قَدَرٍ ، وَهُوَ أَصْلُهُ فِي الْلُّغَةِ ، لَكِنَّهُ نُقلَ فِي عُزْفِ الْإِسْتِعْمَالِ إِلَيْهِ الْوُجُوبِ ، فَالْجَمْلُ عَلَيْهِ أُولَئِكَ . لَا يَهُوَ مَا أَشْتَهَرَ فِي إِلَاسْتِعْمَالِ فَالْقَضْدُ إِلَيْهِ هُوَ الْغَالِبُ . وَقَوْلُهُ " رَمَضَانَ " وَفِي رِوَايَةِ أَخْرَى " مِنْ رَمَضَانَ " قَدْ يَتَعَلَّقُ بِهِ مَنْ يَرَى : أَنْ وَقْتُ الْوُجُوبِ عَرُوبُ الشَّمْسِ مِنْ لَيْلَةِ الْعِيدِ ، وَقَدْ يَتَعَلَّقُ بِهِ مَنْ يَرَى أَنَّ وَقْتَ الْوُجُوبِ : طُلُوعُ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ الْعِيدِ ، وَكَلَّا إِلَاسْتِدَالَلَّيْنِ ضَعِيفٌ . لَا يَصَافِتُهُمَا إِلَى الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ لَا يَسْتَلِزُمُ أَنَّهُ وَقْتُ الْوُجُوبِ ، بَلْ يَقْتَضِي إِصَافَةَ هَذِهِ الزَّكَاةِ إِلَى الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ ، فَيُقَالُ حِينَئِذٍ بِالْوُجُوبِ ، لِظَاهِرِ لَفْظِهِ " فَرَضَ " وَبِوَحْدَهُ وَقْتُ الْوُجُوبِ مِنْ أَمْرٍ آخَرَ . وَقَوْلُهُ لِعَلَى الدَّكْرِ وَالْأَشْتِيِّ ، وَالْحُرُّ ، وَالْمَمْلُوكِ } يَقْتَضِي وُجُوبَ الْإِخْرَاجِ عَنْ هَؤُلَاءِ . وَإِنْ كَانَتْ لَفْظَهُ عَلَى " تَقْتَضِي الْوُجُوبَ عَلَيْهِمْ ظَاهِرًا . وَقَدْ احْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي أَنَّ الْذِي يُحْرِجُ عَنْهُمْ : هَلْ يَأْشِرُهُمْ الْوُجُوبُ أَوْ لَا ؟ وَالْمَحْرَجُ يَتَحَمَّلُهُ أَمْ الْوُجُوبُ يَلْأَقِي الْمَحْرَجَ أَوْ لَا ؟ فَقَدْ يَتَمَسَّكُ مَنْ قَالَ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ " عَلَى الدَّكْرِ وَالْأَشْتِيِّ ، وَالْحُرُّ وَالْمَمْلُوكِ " فَإِنْ ظَاهِرَهُ : يَقْتَضِي تَعْلُقَ الْوُجُوبِ بِهِمْ . كَمَا ذَكَرَنَا . وَشَرِطَ هَذِهِ التَّمِسُكِ : إِمْكَانُ مُلَاقَاةِ الْوُجُوبِ لِلأَصْلِ . وَ " الصَّاعُ " أَرْبَعُ أَمْدَادٍ . وَالْمُدُّ : رَطْلٌ وَثُلْثٌ بِالْبَعْدَادِيِّ . وَخَالِفَ فِي ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَجَعَلَ الصَّاعَ ثَمَانِيَةً أَرْطَالٍ . وَاسْتَدَلَ مَالِكٌ . بِنَقْلِ الْخَلَفِ عَنْ السَّلْفِ بِالْمَدِينَةِ . وَهُوَ اسْتِدَالٌ صَحِيحٌ قَوِيٌّ فِي مِثْلِ هَذَا . وَلَمَّا تَأَظَرَ أَبَا يُوسُفَ بِحَصْرَةِ الرَّشِيدِ فِي الْمَسَالَةِ رَجَعَ أَبُو يُوسُفَ إِلَى قَوْلِهِ ، لَمَّا اسْتَدَلَ بِمَا ذَكَرَيَاهُ . وَقَوْلُهُ " صَاعًَا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًَا مِنْ شَعِيرٍ " بِيَانِ لِجِنْسِ الْمُحْرَجِ فِي هَذِهِ الزَّكَاةِ . وَقَدْ وَرَدَ تَعْبِينُ أَجْنَاسٍ لَهَا فِي أَحَادِيثٍ مُتَعَدِّدَةٍ أَرَيَدَ مِمَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ . فَمِنْ النَّاسِ : مَنْ أَجَازَ

جَمِيعَ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ مُطْلَقًا لِظَاهِرِ الْحَدِيثِ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يُخْرُجُ إِلَّا عَالِبٌ قُوَّتِ الْبُرُّ . وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لِأَنَّهَا كُلُّهَا كَانَتْ مُقْتَاتَةً بِالْمَدِينَةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ . فَعَلَى هَذَا لَا يُجْزِي بِأَرْضِ مِصْرَ إِلَّا إِخْرَاجُ الْبُرِّ . لِأَنَّهُ عَالِبُ الْقُوَّتِ . وَقَوْلُهُ "فَعَدَلَ النَّاسُ" - إِلَى أَخِرِهِ "هُوَ مَذَهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْبُرِّ . فَإِنَّهُ يُخْرُجُ مِنْهُ نِصْفَ صَاعٍ . وَقِيلَ: إِنَّ الَّذِي عَدَلَ ذَلِكَ: مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ . وَرُوِيَ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ جَهَةِ أَبْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا يُفْكِنْ مَنْ قَالَ يَهْدَا الْمَذَهَبَ: إِنْ پَسْتَدِلَ بِقَوْلِهِ "فَعَدَلَ النَّاسُ" وَيَجْعَلُ ذَلِكَ إِجْمَاعًا عَلَى هَذَا الْحُكْمِ، وَبِقَدْمَهُ عَلَى حَبْرِ الْوَاحِدِ . لِأَنَّ أَبَا سَعِيدَ الْخُدْرِيَّ قَدْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ . وَقَالَ "أَمَّا أَنَا: فَلَا أَرْأُ أَنَّ أَخْرِجَةَ كَمَا كُنْتُ أَخْرِجُهُ" وَلَا يَحْلُو هَذَا مِنْ تَظَرُّرٍ . وَالسُّنْنَةُ فِي صَدَقَةِ الْفَطَرِ: أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الصَّلَاةِ، لِيَحْصُلَ عَنِ الْفَقِيرِ . وَيَنْقَطُ شَوْفُهُ عَنِ الْطَّلَبِ فِي حَالَةِ الْعِبَادَةِ .

177 - الْحَدِيثُ الثَّانِي: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ { كُنَّا نُعْطِيهَا فِي رَمَضَانَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقْطَاطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبَيبٍ . فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةَ، وَجَاءَتِ الْسِّمْرَاءُ، قَالَ: أَرَى مُدَّا مِنْ هَذِهِ يَعْدِلُ مُدَّيْنَ . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَّا أَنَا: فَلَا أَرْأُ أَنَّ أَخْرِجَةَ كَمَا كُنْتُ أَخْرِجَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ }

وَقَوْلُ أَبِي سَعِيدٍ "صَاعًا مِنْ طَعَامٍ" يُرِيدُ بِهِ الْبُرِّ . فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى خِلَافِ مَذَهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، فِي أَنَّ الْبُرِّ يُخْرُجُ مِنْهُ نِصْفَ صَاعٍ . وَهَذَا أَصْرَحُ فِي الْمُرَادِ، وَأَبْعَدُ عَنِ التَّقْدِيرِ وَالتَّقْويمِ بِنِصْفِ صَاعٍ مِنْ حَدِيثِ أَبْنِ عُمَرَ . فَإِنْ فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ نَصًا عَلَى التَّنْمِرِ وَالشَّعِيرِ . فَتَقْدِيرُ الصَّاعِ مِنْهُمَا يَنْصُ الصَّاعَ مِنْ الْبُرِّ: لَا يَكُونُ مُخَالِفًا لِلنِّصْرِ، يَخْلَافُ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُخَالِفًا لَهُ . وَقَدْ كَانَتْ لِفْظَةُ "الْطَّعَامِ" تُسْتَعْمَلُ فِي "الْبُرِّ" عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، حَتَّى إِذَا قِيلَ: اذْهَبْ إِلَى سُوقِ الطَّعَامِ، فَهُمْ مِنْهُ بُسُوقُ الْبُرِّ، وَإِذَا غَلَبَ الْعُرْفُ بِذَلِكَ تَرَلَ اللِّفْظُ عَلَيْهِ . لِأَنَّ الْعَالِبَ أَنَّ الْإِطْلَاقَ فِي الْأَلْفَاظِ: عَلَى حَسْبِ مَا يَحْطِرُ فِي الْبَالِ مِنْ الْمَعَانِي وَالْمَذْلُولَاتِ . وَمَا غَلَبَ اسْتِعْمَالُ اللِّفْظِ عَلَيْهِ فَحُطَّطَوْرُهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَقْرَبُ . فَيَنْزَلُ الْلِفْظُ عَلَيْهِ . وَهَذَا بِنَاءً

أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد

مكتبة مشكاة الإسلامية

عَلِيٌّ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعُرْفُ مَوْجُودًا فِي رَمَنِ إِلَيْهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَتَرَدَّ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي اخْرَاجِ "الْأَقْطَ" وَقَدْ صَحَّ الْحَدِيثُ بِهِ . وَقَدْ ذُكِرَ "الزَّبِيبُ" فِي هَذَا الْحَدِيثِ . وَالْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْأَجْنَاسِ قَدْ مَرَ . وَهُلْ تَتَعَيَّنُ هَذِهِ لِأَنَّهَا كَانَتْ أَقْوَاتِا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، أَوْ يَتَعَلَّقُ الْحُكْمُ بِهَا مُطْلَقاً ؟ وَ "السَّمْرَاءُ" يُرَادُ بِهَا الْحِنْطَةُ الْمَحْمُولَةُ مِنْ لِلْشَّامِ . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ : دَلِيلٌ عَلَى مَا قِيلَ : مِنْ أَنَّ مُعاوِيَةَ هُوَ الَّذِي عَدَلَ الصَّاعَ مِنْ عَيْرٍ "البُرُّ" بِنِصْفِ الصَّاعِ مِنْهُ وَبُؤْخَذُ مِنْهُ القَوْلُ بِالْأَجْتِهَادِ بِالنَّظَرِ ، وَالْتَّعْوِيلُ عَلَى الْمَعَانِي فِي الْجُمْلَةِ . وَإِنْ كَانَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِذَا لَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ نَصًّ خَاصًّ - مَرْجُوْحًا بِمُحَالَفَةِ النَّصِّ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثَمَّ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْ شَرْحِ عُمَدَةِ الْأَحْكَامِ وَبِلِيهِ الْجُزْءُ الثَّانِي وَأَوَّلُهُ (كتاب الصيام) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَاللَّهُ الْمُوْفَقُ وَالْمُعِينُ عَلَى الْإِتْمَامِ . وَصَلَى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى عَبْدِهِ الْكَرِيمِ وَرَسُولِهِ الْمُضْطَكَفِي مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَهْلِهِ أَجْمَعِينَ .

مكتبة مشكاة الإسلامية